

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.452

29 March 1988

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس : السيد بول يواقيم فون ستولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٥٦ لموتمر نزع السلاح

يبدأ الموعمر الآن ، وفقاً لبرنامج عمله ، النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنـون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " وفي البند ٧ المععنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة " . غير أنه وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو أن يشير أي موضوع يتصل بعمل الموعمر اذا رغب في ذلك .

وتتضمن قائمة المتحدثين اليوم ممثلي هنغاريا ، وبورما ، واليابان ، والسويد ، والجمهورية الديموقراطية الألمانية .

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل هنغاريا ، السفير مايسنر .

السيد مايسنر (هنغاريا) : انتي ، اذ أتحدث للمرة الأولى خلال توليكم رئاسة الموعمر ، أجد نفسي في وضع متميز يتيح لي أن أنهىكم لا على توليكم الرئاسة فحسب بل لأن نصيب الأسد في أعمال هذا الشهر تحقق بالفعل على يديكم . وأود أن أعرب عن تقدير وفدى للطريقـة المتوازنة والعملية التي وجهتم بها أعمالنا وما تم بذلك من جهود لتعزيز عمل الموعمر ، بما في ذلك تلك البنود من جدول أعماله التي تحظى بأولوية عالية . انتي أقدر جهودكم المشمرة لاحراز تقدم في عمل الموعمر وذلك من وجهاً نظر أناقية أيضاً ، وأعتقد أن هذا مفهوم للجميع . واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن امتناننا لسلفكم السفير هارالد روزه لأدائـه المحنـك لمهامـه كرئيس للموعمر خلال شهر شباط / فبراير في وضع الأساس للعمل الفعال لموعمر نزع السلاح خلال هذه الدورة . كما أود أن أغتنـم هذه الفرصة لأـرحب ترحيبـاً وديـاً بـزمـلـانـا الذين انضمـوا إلينـا مؤخـراً : السفير مارـشـان من كـنـدا ، والـسـفـيرـ العـرـبـيـ منـ مـصـرـ ، والـسـفـيرـ أـزـيـكـيـوـيـ منـ نـيـجـيـرـياـ وـالـسـفـيرـ سـوـلـسـيـ منـ الـمـعـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ . اـنتـيـ أـقـدـمـ لـهـمـ تـعـاوـنـيـ وـتـعـاوـنـ وـفـدـىـ دـوـنـ تـحـفـظـ فـيـ أـدـاءـ وـاجـبـهـمـ الـمـسـؤـولـةـ ، وـأـتـمـنـىـ لـهـمـ النـجـاحـ فـيـ عـلـمـهـ وـطـيـبـ الـاقـاـمـةـ فـيـ جـنـيـفـ .

وأود في الجزء الأول من كلمتي اليوم أن أتناول البند ٥ من جدول أعمالنا ألا وهو الأسلحة الكيميائية . ويحيط وفدى علمـاً مع الارتباط باستمرار المفاوضات المكثفة وتحقيق تقدم حقيقي في مختلف أجزاء "النص المـتـداـولـ" لـاتفاقـيـةـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـيـةـ ولاـسـيـماـ خـلـالـ العـامـيـنـ الـماـضـيـنـ . وـنـلاحظـ فيـ غـبـطـةـ أـنـ السـفـيرـ الـبـولـنـدـيـ سـوـيـكاـ رـئـيـسـ اللـجـنـةـ الـمـخـصـصـةـ شـرـعـ خـلـالـ الشـهـرـيـنـ الـأـوـلـيـنـ منـ الـدـوـرـةـ الـرـبـيـعـيـةـ لـمـوـعـرـ نـزـعـ السـلـاحـ فـيـ موـاـلـةـ الـعـلـمـ بـطـمـوـحـ وـدـرـاـيـةـ . اـنتـيـ اـذـ أـتـمـنـىـ لـهـ كـلـ نـجـاحـ ، أـودـ أـنـ أـعـكـدـ لـهـ وـلـمـاعـدـيـهـ السـيـدـ أـنـدـرـيـهـ سـيـمـاـ منـ تـشـيكـوـسـلـوـفاـكـياـ ، وـالـسـيـدـ بـابـلـوـ مـاسـيـدـوـ الـمـكـسيـكـيـ وـالـسـيـدـ سـادـاـكـيـ نـوـمـاتـاـ منـ الـيـابـانـ أـنـ وـفـدـىـ لـنـ يـتـخـرـ جـهـداـ فـيـ مـسـاعـتـهـمـ فـيـ عـلـمـهـ الـمـسـؤـولـةـ .

ان وفدى ، اذ يسجل مع الارتباط التقدم الموضوعي المحرز ، لا يسعه الا أن يعرب عن ضرورة قلـقـهـ اـزـاءـ تـبـاطـئـ خطـىـ المـفـاـوضـاتـ خـلـالـ الاـشـهـرـ القـلـيلـ الـماـضـيـةـ . وـهـذـاـ الـوـاقـعـ يـتـاـقـضـ معـ الـالـتـزـامـاتـ الـسـيـاسـيـةـ الـحـازـمـةـ الـتـيـ تـكـرـرـ الـاعـرـابـ عـنـهـاـ فـيـ هـذـهـ الـقـاعـةـ بـعـقـدـ اـتـفـاقـيـةـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـيـةـ مـبـكـراـ . اـنـتـاـ نـرـحـبـ بـتـصـمـيمـ الـمـمـثـلـيـنـ الـحـكـوـمـيـنـ رـفـيـعـيـ الـمـسـتـوـيـ الـذـيـنـ زـارـوـ مـوـعـرـ نـزـعـ السـلـاحـ هـذـاـ الـرـبـيـعـ وـنـأـمـلـ أـنـ يـكـوـنـ لـلـلتـزـامـ الـسـيـاسـيـ الـحـازـمـ بـاحـرـاـزـ تـقـدـمـ فـيـ مـفـاـوضـاتـ عـقـدـ اـتـفـاقـيـةـ فـيـ وـقـتـ مـبـكـرـ أـشـرـ ايـجـابـيـ عـلـىـ الـعـلـمـ الـفـعـلـيـ الـيـوـمـيـ .

اننا ندرك أنه بالرغم مما تحقق من نتائج موضوعية حتى الآن ، الا أنه ما زال يتطلب صنع الكثير . بيد أن وفدي يود أن يشهد في هذا السياق اهتماما أقل بحجم المشاكل والصعوبات التي لم تحلّ ومقترنات أكثر واقعية وملاءمة لحلها .

اننا نعتبر من وجهة النظر هذه أن المبادرة التي اتخذتها رئيس اللجنة المخصصة بإجراء مشاورات غير رسمية بشأن الاحكام النهائية للاتفاقية هي مبادرة ايجابية . وقد جرى حتى الان استكشاف جزئي فحسب لسلسلة مسائل مختلفة في هذا المجال تتطلب قدرًا جيدًا من الصياغة . واسمحوا لي أن أعدد بعضاً منها والتي يعتبرها وفدي ذات أهمية خاصة .

أولا ، الصلة بين اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمعاهدات الدولية الأخرى ، وخاصة بروتوكول جنيف لعام ١٩٤٥ ، مع الأخذ في الاعتبار الخاص التحفظات المقدمة على البروتوكول ؛ ثانيا ، بدء نفاذ الاتفاقية ومسألة كيف يمكن ضمان أوسع تقييد ممكن بها ووسائل ضمان ذلك ؟

ثالثا ، مسألة ما إذا كانت هناك حاجة إلى اجراء تعديل بسيط أو مغاير يأخذ في الاعتبار الهيكل المعقد للاتفاقية .

اننا نرحب مرة أخرى بالعمل الجاد الذي بدأ في هذا الميدان ونأمل أن تستمر مناقشة هذه المسائل ، فضلا عن مناقشة مسألة "الولاية القضائية والمراقبة" التي ما زالت بلا حل . ويبعدو أن شمثة فهما عاما بأن الانفتاح وحسن النية السياسية والثقة هي الشروط الازمة لاستكمال العمل بنجاح في حظر عالمي وشامل للأسلحة الكيميائية . وقد أكد السيد بيتر فاركوني وزير خارجية هنغاريا في بيانه في ٤ شباط / فبراير أن الانفتاح فيما يتعلق بالبيانات المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية يعمل على تدعيم الثقة والاسهام فيها .

وقد قررت حكومة هنغاريا ، مسترشدة بالاقتناع الثابت بأن الانفتاح من شأنه أن يخدم الثقة على أفضل وجه لو ترجم إلى خطوات عملية ، أن تبلغ المؤتمر بانتاج مواد كيميائية معينة في هنغاريا لها صلة بالاتفاقية فضلا عن عدد المصانع التي تنتج فيها هذه المواد . ويشعر وفدي بالغبطة إذ يسمع أن الوفود رحبت باسهامنا . كما نرحب بالمقترنات التي قدمها مؤخرًا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تبادل البيانات على الصعيد المتعدد الاطراف والتدابير الأخرى لبناء الثقة على النحو الوارد في بيان السيد فلاديمير بيتروف斯基 نائب وزير الخارجية في ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٨ وفي المذكرة المرفقة به (CD/808) .

اننا نعي في الوقت نفسه أنه لن يكون هناك ما يبرر توقع أن تقدم جميع الدول كل البيانات - وخاصة تلك المتعلقة بانتاج المواد الكيميائية للغراض المباحة - في مسار التبادل الأولي المتعدد الاطراف . ورغم أننا نعتبر هذه الممارسة أمراً مستصوبًا إلى حد بعيد ، فإننا نعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس طوعي بحت . ويمكن في رأينا اعتبار هذا التبادل المتعدد الاطراف للبيانات المتصلة بالأسلحة الكيميائية هو محصلة لسلسلة معلومات تقدم بشكل منفرد .

ومع ذلك فإننا ، وإن كنا مرنين ومتفهمين للصعب التي قد تواجه دولاً معينة في تقديم البيانات المتعلقة بالانتاج للغرض المدني ، نقبل بصعوبة وجود هذه الصعاب فيما يتعلق

بالاعلانات عن احتياز أو عدم احتياز الاسلحة الكيميائية أو مراافق انتاجها . ويعرب وفدى عن خالص أمله في أن يوعدى استعداد عدد من الدول بوعمل في ازدياده لتقديم هذه المعلومات الى خلق مناخ بناء لازم لزيادة تعميق الثقة فيما بين المشتركين والاسهام في تعجيل العمل بشأن استكمال حظر الاسلحة الكيميائية .

وأود أن أذكركم بأن السيد بيتر فاركوني وزير خارجية هنغاريا أبلغ موتمر نزع السلاح في كلمته في ٤ شباط / فبراير بأن من بين السلاط الرئيسية للأسلحة الكيميائية تنتج هنغاريا السليفتين التاليتين للاستخدام المدني : المواد الكيميائية التي تحتوى على رابطة الفوسفور والميثيل (فو/ك يد ٣) و/أو رابطة الفوسفور والإيثيل في مصنع واحد ، وايثيرات الميثيل و/أو الإيثيل لحامض الفوسفور في ثلاثة مصانع .

وأود بعد هذه المعلومة أن أقدم معلومات اضافية عن حجم انتاج تلك المواد الكيميائية عام ١٩٨٧ :

الانتاج المحلي للمركبات المحتوية على رابطة فوسفور الميثيل و/أو فوسفور الإيثيل : بلغ الانتاج المحلي ١٠٦٧ طنا . واستخدم من تلك الكمية ١٤٢ طنا للاستهلاك المحلي في حين تم تصدير الـ ٩٥٥ طنا المتبقية .

بلغ انتاج ايثيرات الميثيل و/أو الإيثيل لحامض الفوسفور ٥٦١ طنا منها ٥٣ طنا استخدمت للاستهلاك المحلي و ٩٧ طنا للتصدير (يعزى الاختلاف في الرقم الاجمالي الى مخزنات مرحلة من العام السابق) .

ولا تنتج في هنغاريا في الوقت الحالي المواد الكيميائية المدرجة في الجدول (٣) . ومع ذلك فاننا نستورد ثلاثة مركبات هي :

ثالث كلوريد الفوسفور ، وتبلغ الكمية المخطط استيرادها ٣٥٠٠ طن عام ١٩٨٨ (مصدرها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) ، ثالث ميثيل الفوسفيت ، وتبلغ الكمية المخطط استيرادها ٦٠٠ طن ، وثاني ميثيل الفوسفيت ، وتبلغ الكمية المخطط استيرادها ١٠٠ طن . ويجرى شراء المركبين الآخرين من بلدان غربية .

أود في الجزء الثاني من كلمتي أن أطرق إلى موضوع آخر هو تحسين عمل وفعالية موتمر نزع السلاح . ورغم أنه لم يخصص وقت محدد لهذه المسألة في برنامج العمل ، إلا أن وفوداً شتى تصدت لها بنشاط . كما أن المسألة قيد النظر في فريق السبعة في العمل الذي أشرف بالمشاركة فيه مع بعض الزملاء . ولا شك أن الدورة الاستثنائية الثالثة المرتقبة المكررة لنزع السلاح ستولي اهتماماً كبيراً لهذه المشكلة . إن تلك الوفود التي تتناول هذا الموضوع حالياً ربما تفعل ذلك وهي تأخذ في الاعتبار هذه الدورة الاستثنائية . وهكذا الحال بالنسبة إلى .

إن أداء موتمر نزع السلاح لا يمكن أن يترك أحداً دون اكتتراث بالنظر إلى انطواهه على مسائل خطيرة تتصل بالأمن الوطني والدولي . وقد تطرق وزير خارجيتنا الذي تحدث مؤخراً أمام هذه الهيئة عن ذلك ببعض التفصيل . واسمحوا لي أن أذكر باشارته التي تفيد بأن النتائج التي تحققت أو لم تتحقق في موتمر نزع السلاح تعكس " درجة التفاهم الذي يمكن التوصل إليه فيما بين الدول في مسائل

السياسة الأمنية " . انتي أفهم أننا حين نتناول مسائل تحسين أداء الموعتمر وفعاليته ، ينبغي أن نفعل ذلك بغية وضع اجراءات تيسّر التوصل الى تلك " الدرجة من التفاهم " ودعمها .

وكما هو معروف بان موعتمر نزع السلاح يعمل على أساس قاعدة توافق الآراء . وينبغي دعم ذلك كلما انطوى على قرارات تتعلق بالأمن الدولي والأمن الوطني للدول وقضايا نزع السلاح دون الاعتراف بحق أي فرد في اساعة استغلال ذلك المبدأ . انتي على اتفاق كامل في هذا الصدد مع الآراء التي تكرر الاعراب عنها وهي أن توافق الآراء ينبغي أن يكون أداة للسعى الى اتفاق وليس شيئا يختبيء المرء وراءه .

ان هذه المسألة تثار أساسا في سياق انشاء هيئات فرعية أو وضع ولايات لها والتي كثيرة ما توصف بأنها مسائل اجراءات . ان أي فرد في مهنتنا يعي جيدا أن أية مسألة سياسية يمكن ترجمتها بسهولة الى مصطلحات اجرائية أو الاعراب عنها بهذه المصطلحات . لقد سجل تاريخ الدبلوماسية أمثلة على ذلك لا حصر لها . ان عدم العثور على حل لهذه الحالات لا يعني أننا غارقون في الاجراءات، بل السبب ببساطة هو وجود قضايا سياسية لم تحل في خلفية الصورة . ان المخرج ليس بأي حال زيادة الضغط أو المواجهة بل الأحرى بذل الجهد بحسن نية للعثور على حل مقبول للجميع .

ويحق للمرء أن يتتسائل عما اذا كان وضع ولاية هو مسألة اجرائية أم لا . انتي أتردد على الأقل في القول بأنها كذلك . ومن رأيي أن الهيئات الدولية التي تعالج مسائل نزع السلاح لا يمكن أن تهرب من مواجهة هذه المسائل وحلها . لكنني أود أن أقول بنفس الايجابية أن ذلك ينبغي الا يحدث كبديل عن العمل الموضوعي . ان المخرج هو استحداث تلك الاجراءات التي ستساعد على حل هذه المشاكل . فالامكانيات موجودة . ومن المفيد حتما النظر الموضوعي في كل بنود جدول أعمال موعتمر نزع السلاح في اطار هيئات فرعية . وينبغي تفصيل الواجبات المحددة المعطاة لهذه الهيئات الفرعية وفقا لاحتياجات الامكانيات القائمة ، ويمكن وضع خطوطها العامة في برامج العمل المناظرة .

يقودني هذا الخط من التفكير الى مسألة فعالية الدورات ومدة انعقادها . ان مدة الانعقاد تمثل الوجه الكمي للعملة في حين تمثل مسألة الفعالية الوجه النوعي لنفس العملة . وقد تقدمت لجنة وزراء خارجية منظمة حلف وارسو التي عقدت في براغ بعدة اقتراحات في هذا الشأن يعرفها الجميع في هذه الهيئة . ولذا فانني لن أكررها بل أقدم اعتبارات قليلة تتعلق بها .

انتي ، وان كنت أعترف بالحاجة والامكانية القائمة لزيادة الوقت المخصص لدورات موعتمر نزع السلاح ، الا أنني أفرق بوضوح بين تكتيف عمل موعتمر نزع السلاح وزيادة كفائه وبين تمديد مدة انعقاد الدورات . ان هذا الجانب الآخر يمكن أن يتحقق بسهولة دون أن تكون له آثار ملموسة على فعالية العمل ، الأمر الذي ينبغي تلافيه تحت أية ظروف . ان ما يهم حقا ليس مدة انعقاد الدورات بل ما الذي يتحقق وكيف يتحقق . ان اجراء قدر طيب من اعادة تنظيم هيكل العمل أمر لا يمكن تلافيه .

واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد الى اقتراحتنا بأنه من المفيد ، من أجل تركيز عملنا وجعله أكثر كفاءة ، أن تتركز المناقشة العامة في بداية الدورات على أسبوعين أو ثلاثة ، وبعد ذلك يستمر العمل الموضوعي في الهيئات الفرعية ، حيث يمكن للوفود بمساعدة الخبراء مباشرة مفاوضات موضوعية حقا . ان هذه الطريقة لسير الاعمال تتطلب بالطبع قدرًا طيبا من النشاط التنسيقي ولا تستبعد عقد جلسات عامة حين يقتضي ذلك تقدم العمل .

وكل ذلك يمكن تحقيقه مع البقاء في اطار النظام الداخلي الذي تنص الفقرة ٢٠ منه على أن "يعقد الموعتمر جلسات عامة وفقا لجدول يتفق عليه " . وهذا لا يشترط أن يكون الهيكل الحالي للعمل هو الطريق الوحيد العملي لسير الاجراءات . ربما كان هذا الطريق هو أحد البدائل الجيدة لكنه ليس أفضلها بالضرورة .

لقد أشيرت مسألة جدول أعمالنا أيضا في تبادل الآراء بغية اجراء تحسين عليه . ان الوصايا العشر وجدول أعمال موعتمر نزع السلاح قد وضعا منذ نحو عقد من الزمن . وفي حين أن الوصايا العشر في رأينا تضم كل المهام الممكنة التي يمكن أن توكل الى موعتمر نزع السلاح ، فقد تكون هناك حاجة الى إعادة صياغة جدول الاعمال بعض الشيء في ضوء التطورات الحادثة في العلاقات الدولية . ان البنود الرابع والخامس والسادس تتناول مجالات تخص ميدان الاسلحة التقليدية بطريقه أو أخرى . ان وضع مسألة نزع السلاح التقليدي في جدول أعمال موعتمر نزع السلاح يمثل في رأينا خطوة تحظى بالترحيب . ان صياغة هذه المهمة على نحو ملموس هي أمر أساسى مع ذلك ، وينبغي أن تفصل تماماً حسب طابع موعتمر نزع السلاح . ان ايلاء مزيد من الاهتمام لتطوير تكنولوجيات عسكرية جديدة هو أمر كان يستوجب النظر منذ وقت طويل . وهذه الخطوات من شأنها أن تشكل اضافة محمودة للقضايا النووية التي تحظى بأولوية عالية بالفعل في جدول الأعمال .

ان مسألة عضوية ومشاركة الدول في أعمال موعتمر نزع السلاح لها أهمية كبيرة . وهذه المسألة قد تكون اجرائية لكن لها جوهر سياسي عميق .

ان دورة لجنة وزراء خارجية منظمة حلف وارسو التي عقدت في براغ قد أعربت عن رأيها بأن موعتمر نزع السلاح " قد يصبح في المستقبل جهازا عالميا دائما لمفاوضات نزع السلاح " . ومن رأى أن هذا أمر طبيعي ، لكن مجريات الأمور على هذا النحو لا يمكن ان تتحقق ولا ينبغي لها أن تتحقق بين عشية وضحاها . ومع ذلك فان موقفنا هو أنه ينبغي للخطوات المتخذة في هذا المجال أن تسير في ذلك الاتجاه .

ان الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تقر " بالحاجة المستمرة الى وجود محفل واحد متعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح يكون محدود العدد " . وقد تم تحديد عدد أعضاء الموعتمر على أساس الفهم بأن " تستعرض العضوية على فترات منتظمة " . لقد انقضت عشرة أعوام على انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لكن لم يحدث عمليا هذا الاستعراض .

ان مزايا قيام محفل محدود العدد واضحة . ومع ذلك فان ما يعنيه " العدد المحدود " من الناحية العملية ليس شيئا محددا . وفي المفاوضات فيما بين الدول ذات السيادة ينبغي أن يكون الاعتبار الأساسي على أي حال هو ضمان موافقة أكبر عدد ممكن من الدول .

ومن الشائع القول بأن نزع السلاح هو قضية كل الدول وان من واجب كل دولة ومن مصلحتها الحيوية الاسهام فيه . ان موعتمر نزع السلاح يتناول المسائل التي لها صلة مباشرة بالأمن الوطني لكل الدول . وفي حالات مثل الاسلحة الكيميائية ، يجرى وضع التزامات لتدمير المعدات العسكرية وقبول نظام للتحقق المتطل . فهل ينبغي لكل تلك الدول المهمة والمتأثرة مباشرة أن يكون لها كلمة في وضع الالتزامات التي يفترض أنها ستتعهد بها ؟ نعم بالقطع .

اننا نعتبر أن الممارسة الحالية لا تكفل مشاركة الدول غير الاعضاء بلا عائق وأنها معقدة بلا داع . ومن رأينا أنه يلزم توافر اتفاق أكبر لموتمر نزع السلاح ، وهذا لا يعني بأي حال أن كل الدول الـ ١٦٠ أو نحوها في العالم ستود المشاركة فوراً .

وهناك مسألة أخرى هي الصلة المتبادلة بين المشاركة الأوسع وبين الفعالية . ان التجارب العملية تشير الى أن المشاركة الأوسع لا تعني بالضرورة فعالية أقل . وربما يشير المرء الى مثال الموعتمرات الاستعراضية المختلفة التي تصدر وثائق ختامية بتوافق الآراء أو اتفاقاً بالتفاوض على تدابير بناء الثقة كما هو الحال في فريق خبراء الأسلحة البيولوجية . ان موتمر الأمم المتحدة المعنى بتدايير حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة تعتبر فائقة الضرر أو تحدث آثاراً عشوائية قد خرج باتفاقية وان كانت محدودة النطاق .

وإذا انتقلنا الى مجريات الأمور الحالية لمسألة العضوية ، من شأن المرء أن يذكر ، كموقف مشترك لموتمر نزع السلاح ، بأن الطريق العملي الوحيد الذي يلزم الشروع فيه هو توسيع العضوية . وفي عام ١٩٨٣ اتخذ قرار بتوسيع العضوية بمقدار أربع دول . لقد اتخذ ذلك القرار منذ نصف عقد من الزمان . وكانت الأعوام الأخيرة شاهداً على حدوث تغيرات جذرية في العلاقات الدولية . ان نهجاً جديداً يحرز تقدماً ، وهناك دول أكثر وأكثر تهتم بقضايا مفاوضات نزع السلاح . ان طلبات العضوية تفوق كثيراً الآن التوسيع المقترن بأربع دول . وشمة عقبة رئيسية في هذا الصدد هي أنه ثبت استحالة تنفيذ حتى هذا القرار المحدود . لقد حدث ذلك نتيجة اعتبارات سياسية لكن الواقع نفسه ما زال قائماً . ومن جانبنا فإننا لا نرى حال آخر غير العمل على المشاركة الكاملة لكل الدول الراغبة والقادرة على الاسهام في أعمال موعتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكركم مثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس وأعطي الكلمة الآن الى ممثل بورما ، السفير يو تين تون .

السيد يو تين تون (بورما) : السيد الرئيس ، انه ليسني ويسر وفدي كثيراً أن نراكم تترأسون موعتمر نزع السلاح خلال شهر آذار / مارس . وأود أن أعرب عن خالص تقديرى لمهاراتكم الدبلوماسية البارزة وكفاءتكم المهنية العالية التي تميزت بها رئاستكم خلال هذا الشهر .

كما نعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير هارالد روزة من الجمهورية الديمocratique الالمانية على طريقة الفعالة والمحمودة في توجيهه عمل موعتمر نزع السلاح خلال الشهر الأول من دورة نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

ويشارك وفدي الوفود الأخرى فيقدم ، من خلال وفد المملكة المتحدة ، تعازيه القلبية وتعاطفه الكبير لأسرة السفير الراحل ايان كروماري من المملكة المتحدة . فستظل صفاته الشخصية وتفاصيله لقضية نزع السلاح عالقة في أذهاننا جميعاً لمدة طويلة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب في جمعنا بالسفراء لدى مونتنيي مارشان من كندا ، والعربي من مصر ، وازيكيوي من نيجيريا ، وسويكا من بولندا ، وسولسي من المملكة المتحدة ، ونصيري من ايران . وأنطلع الى التعاون الوثيق معهم جميعاً .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة في المفاوضات الثنائية الأمريكية - السوفياتية لـ نزع السلاح النووي . فقد كان توقيع السيد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة ، والسيد غورباتشوف ، الأمين

العام للاتحاد السوفيatici ، على معااهدة القوات النووية متوسطة المدى في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ حدثا تاريخيا ، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة بأن يهتف لها العالم أجمع . ونحن نرى في هذا التطور أمرا مشجعا لنا .

فهذا هو الاتفاق الأول على الاطلاق المتعلق بازالة فئة كاملة من الاسلحة النووية ، خلافا للاتفاقات الثنائية السابقة التي كانت تقتصر على تحديد حدود قصوى للاسلحة النووية الاستراتيجية . فهذا الاتفاق يمثل تقدما بهذا المعنى .

ومما يلفت النظر مع ذلك أن ضخامة الروسوس الحربية النووية الواجب ازالتها في اطار معااهدة القوات النووية المتوسطة المدى تمثل فقط نسبة صغيرة من الترسانات النووية التي تملكها القوتان العظميان . فالطريق الى نزع السلاح النووي ما زال طريقا طويلا أمامنا .

فقد نص صراحة في الفقرة ٤٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على أن جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، لاسيما تلك التي تملك بينها أهم الترسانات النووية تتحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي .

وبالتواقيع على معااهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، اتخذت القوتان العظميان الخطوات الأولية لأداء قدر من تلك المسئولية الخاصة . ونعتقد أن القوتين العظميين ستتخذان خطوات أخرى على وجه السرعة في هذا الاتجاه .

ويحدونا أمل كبير في أن يظل الزخم الذي تولد عن التوقيع على معااهدة القوات النووية المتوسطة المدى قائما وأن تتحقق المفاوضات الثنائية الجارية لخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية للقوتين العظميين بنسبة ٥٠ في المائة نتائج ايجابية في القريب العاجل .

ستتعقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك في غضون شهرين من الآن . وتمثل هذه الجمعية محفلا دوليا بارزاً بالأهمية حيث تستعرض المنجزات التي حققناها في الماضي ، ونقوم بتقييم موقفنا الراهن ووضع برنامج عملنا في المستقبل في ميدان نزع السلاح . فعلينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لإنجاح هذه الدورة الاستثنائية الثالثة .

وتمثل الاسلحة الكيميائية المجال الذي وصل فيه موعد نزع السلاح الى أكثر المراحل تقدما في المفاوضات . فقد قطع مواعيده نزع السلاح مرحلة كبيرة في مفاوضاته بشأن حظر الاسلحة الكيميائية حظراً شاملأ بحيث بدأت تتراءى في الأفق امكانية وضع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية في المستقبل . غير أنها مازالت تتملص منا . ان الجهود المستمرة لوضع اللمسات الاخيرة على مشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية قد تباطأت الى حد ما في الآونة الأخيرة . هذا في الوقت الذي يتطلع فيه المجتمع الدولي اليانا لنجاز مهمتنا على وجه السرعة من أجل انهاء مفاوضاتنا بنجاح لوضع اتفاقية تعنى بالاسلحة الكيميائية في موعد مبكر . ويتحتم علينا ان نضاعف جهودنا لنجاز هذه المهمة في أقرب وقت ممكن .

وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ ، من خلال منسقها الموضوعي ، السفير ايكيوس من السويد ، بيانا بشأن الاسلحة الكيميائية في الجلسة العامة التي عقدت في ٧ آذار / مارس ١٩٨٨ . ويعكس هذا البيان القلق الذي يشعر به أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، بما فيهم وفدى . ويشارط وفدى القلق اراء التدابير

النصفية والترتيبيات الموقعة التي لا يمكن إلا أن ترجى التوصل إلى حظر جميع الأسلحة الكيميائية حظراً شاملًا . ونحن نوعي الرأي القائل بضرورة تدمير جميع الأسلحة الكيميائية لا بعضها ، وبضرورة تدمير جميع مراقب انتاج الأسلحة الكيميائية لا بعضها ، وبضرورة حظر انتاج جميع أنواع الأسلحة الكيميائية لا بعضها . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في موتمر نزع السلاح ألا تدخل جهداً للتوصل في أقرب موعد ممكن إلى اتفاقية غير تمييزية شاملة وفعالة للتحقق لحظر جميع الأسلحة الكيميائية .

وقد بدأت تتبلور ممارسة تحظى بالترحيب في موتمر نزع السلاح . وأشار بذلك إلى ممارسة اعلان عدد متزايد من الدول الأعضاء في موتمر نزع السلاح عن حيازتها أو عدم حيازتها للأسلحة الكيميائية . فهذه خطوة بناءة تليق بالدول الأعضاء في المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف في العالم لنزع السلاح ، التي شارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية حظراً شاملًا . ونحن ندعو الدول الأخرى الأعضاء التي لم تفعل ذلك إلى أن تحدو هذا الحذو .

وبورما لا تملك ولا تستحدث أو تنتج أو تخزن أو تستخدم الأسلحة الكيميائية ، ولن تفعل ذلك في المستقبل .

ان موقف بورما بشأن هذه المسألة واضح ولا لبس فيه . فطالما أبدت بورما اعتراضها على استحداث وانتاج وتخزين واستخدام هذه الأسلحة الفتاكـة للتدمير الشامل في شـتى المحـافـل الدـولـيـة سواء كان ذلك في هذا المحـفـلـ المـهـيـبـ لـموـتـمـرـ نـزـعـ السـلاـحـ أوـ فيـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ لـلامـ المـتـحـدـةـ أوـ فيـ اللـجـنةـ الـأـوـلـىـ لـلـجـمـعـيـةـ العـامـةـ لـلامـ المـتـحـدـةـ كـماـ أـيـدـ بـلـدـنـاـ جـمـيـعـ قـرـارـاتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ لـلامـ المـتـحـدـةـ بـشـأنـ الـأـسـلـحـ الـكـيـمـيـائـيـةـ . وـوـقـعـ عـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ عـامـ ١٩٧٦ـ الـمـتـعـلـقـةـ باـسـتـحـدـاثـ وـاـنـتـاجـ وـتـخـزـينـ الـأـسـلـحـ الـبـكـتـرـيـوـلـوـجـيـةـ (ـ الـبـيـوـلـوـجـيـةـ)ـ وـالتـكـسـيـنـيـةـ وـتـدـمـيرـهـاـ . وـقـدـ فـعـلـنـاـ ذـلـكـ بـأـمـلـ أـنـ تـفـضـيـ هـذـهـ اـتـفـاقـيـةـ قـرـيبـاـ إـلـىـ اـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ تـحـظـرـ اـسـتـحـدـاثـ وـاـنـتـاجـ وـتـخـزـينـ الـأـسـلـحـ الـكـيـمـيـائـيـةـ . فـنـحنـ بـذـلـكـ مـنـ بـيـنـ الـدـوـلـ الـتـيـ تـتـوـقـ إـلـىـ اـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ لـلـأـسـلـحـ الـكـيـمـيـائـيـةـ فـيـ أـقـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ . وـقـدـ أـيـدـ بـورـماـ بـاسـتـمـارـ وـسـتـوـاـصـلـ تـأـيـيـدـ جـمـيـعـ الـمـسـاعـيـ الـهـادـفـ إـلـىـ حـظـرـ الـأـسـلـحـ الـكـيـمـيـائـيـةـ حـظـراـ شـامـلاـ وـكـامـلاـ فـيـ وـقـتـ مـبـكـرـ .

وقد سعد وفدي اذ شهد في بداية هذا الشهر اعادة انشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومن الأمور الموقعة أيضاً أن اللجنة المخصصة قد اعتمدت الآن برنامج عملها وشرعت في أعمالها الموضوعية بجدية .

ونحن نعترف جميعاً بالأهمية الكبرى التي تنطوي عليها هذه المسألة التي تشمل جانبين أساسيين هما الجانب التقني والجانب السياسي والقانوني . وسنجد خبرة الخبراء العلميين مفيدة لدى التصدي للجانب التقني من هذه المسألة . لذلك ، يوعي وفدي الاقتراح بإنشاء فريق خبراء لتقديم المساعدة التقنية إلى موتمر نزع السلاح بشأن البند ٥ من جدول الاعمال .

وقد شهدت دورة موتمر نزع السلاح في ١٩٨٨ اعادة انشاء اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدّها في مرحلة مبكرة من الدورة . غير أن تقدم عمل اللجنة بسيط لأنّ مواقف الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية لم تتغير . وقد تقدمت نيجيريا باقتراح في دورة موتمر نزع السلاح في ١٩٨٧ يمثل أساساً جيداً لإجراء المناقشات . ويستدعي هذا الاقتراح دراسة أخرى وأكثر تعمقاً .

وقد قامت اللجنة المخصصة للاسلحة الاعساعية بتشكيل فريق عمل مثلاً حدث في العام الماضي ، يتصدى كل منهما لأحد الشقين المزدوجين . وييتخذ وفدي موقفاً منا ازاء وسيلة التصدي لهذين الشقين من مسألة الاسلحة الاعساعية . ونأمل أن تتمكن اللجنة المخصصة وفريقها العاملان من انجاز قدر من العمل البناء خلال دورة موتمر نزع السلاح في هذا العام .

وتقوم اللجنة المخصصة المعنية بوضع برنامج شامل لنزع السلاح بدراسة برنامج عملها المشحون . ونتمنى جدياً أن تتمكن من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع نص البرنامج الشامل لنزع السلاح دون أن تتعرض لصعوبات كبيرة كيما تعرضه في حينه على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وقد تمكنت دورة موتمر نزع السلاح هذا العام من إعادة إنشاء خمس لجان مخصصة بشأن البنود ٤ إلى ٨ من جدول أعمالها . ومع ذلك ، عجز الموعتمر عن إنشاء لجان مخصصة بشأن قضايا نووية رئيسية تحظى بأولوية عالية في جدول أعماله ، ألا وهي البنود ١ ، ٢ و ٣ . وتتواصل بنشاط المفاوضات الثنائية بين القوتين العظميين بشأن هذه القضايا الثلاث جميعها ، ألا وهي التجارب النووية ، وتخفيض الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية . وما يوسع له في الوقت ذاته أن المحفل التفاوضي العالمي الوحيد في ميدان نزع السلاح ما زال يواجه طريقاً مسدوداً بشأن المسائل الإجرائية ويعجز عن اجراء مفاوضات جادة بشأن البنود الرئيسية من جدول أعماله . ولا يستدعي الأمر إعادة تكرار الموقف الأساسي الذي تبناه وفدي بشأن إنشاء لجان مخصصة تناط بها ولايات ملائمة وكافية بشأن كل هذه البنود الثلاثة من جدول الأعمال .

إن المساعي التي بذلناها منذ عام ١٩٨٤ فصاعداً للتوصّل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع ولاية للجنة مخصصة معنية بالبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" لم تؤت ثمارها حتى الآن . فينبغي للموعتمر ألا يضيع وقتاً في حل هذه المسألة الإجرائية وأن ينشئ اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية بولاية ملائمة .

وبتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، بدأ الجليد يذوب الآن في المفاوضات الثنائية لنزع السلاح النووي . ولم يحرز تقدماً مقارن في المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لموعتمر نزع السلاح . وينبغي لنا الآن أن ننظر نظرة جديدة إلى الترتيبات الإجرائية التي يمكن اتخاذها عند التصدي للبند ٢ من جدول الأعمال في ضوء التطور الهام السالف ذكره الذي حققه المفاوضات الثنائية الأمريكية - السوفياتية .

ويعتبر البند ٣ من جدول الأعمال "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك كافة الأسلحة ذات الصلة" ، واحداً من المهام الرئيسية المدرجة في جدول أعمال موتمر نزع السلاح . ومن رأي وفدي أن هذا البند من بنود جدول الأعمال الذي يتسم بأعلى الأهمية لم يحظ بعد بالعناية التي يستحقها . فينبغي للموعتمر أن يلتمس السبل والوسائل للتصدي بفعالية لهذا البند من جدول الأعمال .

إن هذا العام يمثل العام العاشر لنشأة موتمر نزع السلاح بشكله الراهن . إن سجل الأنشطة التي اضطلع بها الموعتمر خلال العقد الأول من وجوده لا يبعث على كثير من التشجيع إذ بينما توصلت الهيئات السابقة له إلى بعض الاتفاques الملموسة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، لم يحقق موتمر نزع السلاح حتى الآن نتائج ملموسة تسجل لصالحه . وللحكم بانصاف على الموعتمر ،

فقد أصبح الآن على مشارف عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . ولكن ما زالت أمامنا مرحلة طويلة ينبغي قطعها قبل أن يتتسنى لنا تحقيق الهدف النهائي . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن هذه المرحلة الأخيرة يمكن أن تواجه الكثير من التحديات والصعوبات . فلندرس انفسنا مرة أخرى لقضية المفاوضات المتعددة الاطراف لتنزع السلاح ولنبذل جهودنا من أجل تحقيق نتائج ملموسة وايجابية بقدر أكبر في المفاوضات التي نجريها هنا في موتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . أعطي الكلمة الآن إلى ممثل اليابان ، السفير يامادا .

السيد يامادا (اليابان) : تتيح لي هذه المناسبة فرصة طيبة لأقدم لكم خالص تهاني وفدي على توليكم رئاسة الموعتمر عن شهر آذار / مارس العام . ان لدى وفدي ثقة كاملة في رئاستكم ومهاراتكم الدبلوماسية ، وقد شهدنا تماما خلال الاسابيع الاربعة الماضية كيف تسيرون أعمالنا بشكل رائع .

والآن ، وبوصفي المنسق الشهري لأعضاء مجموعة البلدان الغربية ، أود أن أدلّي ببيان قصير نيابة عنهم .

لقد صرخ سفير ايطاليا الموقر نيابة عن مجموعة البلدان الغربية في الجلسة العامة ٤٣٩ التي عقدت في ١١ شباط / فبراير هذا العام بأن ابرام اتفاقية فعالة قابلة للتحقق وشاملة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية حظرا عالميا في أقرب وقت ممكن ما زال أمرا يمثل أولوية عليا للمجموعة الغربية .

لذلك ، فإن مجموعة البلدان التي أتحدث باسمها اليوم تبدي روعها ازاء التقارير المفزعة عن الاستخدام الواسع للأسلحة الكيميائية في الحرب العراقية - الإيرانية مما أسفر عن اصابات مفجعة وكبيرة ، لاسيما بين السكان المدنيين .

وتعرب مجموعة البلدان الغربية عن ادانتها الشديدة دون تحفظ لهذه الافعال . وتحث بشدة جميع الاطراف على الالتزام ببروتوكول جنيف لعام ١٩٤٥ وبالقواعد الأخرى للقانون الدولي .

وبهذا ينتهي بيان المجموعة الغربية . ومرة أخرى أود أن أقول باسم وفدي كلمات وداع قليلة للسفير تارميديزى من اندونيسيا الذي سيغادرنا في أقل من شهر . لقد استمتعت بأحر المصادقة مع السفير تارميديزى خلال الفترة القصيرة نوعا التي تولى فيها منصبه هنا . اتمنى له كل نجاح في منصبه الجديد الهام في نيويورك ، وأتطلع الى العمل في تعاون وثيق معه مرة أخرى حين أسافر لحضور اجتماعات الامم المتحدة .

لقد أعددت كلمتي لوداع زميل آخر لنا يمثل أيضا بلدا عظيما في آسيا وكان مقرررا أن يغادرنا في غضون ثلاثة أيام ، لكنني سعدت اذ علمت أن حكومة الهند ألغت القرار ، ويشعر وفدي بالغبطة لتتوقع مواصلة العمل مع السفير تيجا ، لاسيما في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لتنزع السلاح في نيويورك وخلال رئاسته للموعتمر هنا في شهر تموز / يوليه .

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل السويد ، السفير ايكيوس .

السيد ايكيوس (السويد) : تشهد التقارير الواردة من قرية حلبجة على استعمال الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ضد السكان المدنيين العزل .
وتدین السويد استعمال الاسلحة الكيميائية التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي .
ان التحقيقات التي قام بها فريق من خبراء الامم المتحدة في حوادث سابقة لاستعمال الاسلحة الكيميائية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ، أن العراق يتحمل باستمرار مسؤولية الحرب الكيميائية المخالفة للقانون الدولي .

ويجسد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ قواعد القانون الدولي المعترف بها والتي تحظر الحرب الكيميائية . وينبغي ادانة الهجوم على قرية حلبجة على الصعيد العالمي اذ أنه يمثل انتهاكا جسيما لكل من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وللقانون الدولي العرفي .

هذا فضلا عن ان استعمال الاسلحة الكيميائية ضد قرية حلبجة قد أحدث آلاما مبرحة وأودى بحياة المدنيين من بينهم العديد من الاطفال والنساء . لذلك يشكل الهجوم انتهاكا خطيرا للقواعد الانسانية العامة المنصوص عليها في قوانين الحرب .

ويشكل انتهاك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ خرقا للمبدأ الاساسي الذي يقضي بأن تفي الدول بتعهداتها في المعاهدات وفي غيرها من المعايير الدولية الملزمة قانونا التي هي طرف فيها .

وينبغي لموعتمر نزع السلاح أن يستجيب الآن بتكتيف مفاوضاته بشأن وضع اتفاقية تنص على الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين واستعمال جميع الاسلحة الكيميائية وعلى تدميرها ، بغية وضع الاتفاقية بشكلها النهائي في أقرب وقت ممكن . ذلك أن التأخر في المفاوضات لن يوعدي الآى تأجيل اليوم الذى تتخذ فيه تدابير دولية فعالة لمنع زيادة استعمال الاسلحة الكيميائية وانتشارها .

ويجب أن تكون مأساة قرية حلبجة علامة للمجتمع الدولي لكي يطبق الحظر الراهن على استعمال الاسلحة الكيميائية تطبيقا فعالا بالتفاوض على اتفاقية كاملة وعالمية لحظر كل الاسلحة الكيميائية الى الأبد وادخالها حيز النفاذ .

الرئيس :أشكر ممثل السويد على بيانه وأعطي الكلمة الان الى ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السفير روزه .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : أود أن أذكر ما يلي نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية :

اننا نؤيد تأييدها قاطعا التقادم الصارم بحظر استخدام الاسلحة الكيميائية المنصوص عليه في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وندين بشدة جميع الاعمال المخالفة لمبادئ وأهداف البروتوكول - بصرف النظر عن الجانب الذي يحرض عليها .

ومما يقللنا ان استخدام الاسلحة الكيميائية في نزاع الخليج قد يوعدي الى انتشار هذه الاسلحة ، واضعاف حظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، وتقويض الجهود المبذولة للتوصل الى حظر كامل لها .

اننا نعيid النداء الذى وجهه أمين عام الأمم المتحدة الى الجانبين المشتركين في هذا النزاع لبذل قصارى جهودهما لضبط النفس ودعم الجهود الدولية للتوصيل الى تسوية سلمية للنزاع .
ونرى أن من الاساسي الاسراع في وضع اتفاقية بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية ، ونحن مصممون على بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع الوفود المشتركة في المفاوضات .

ويجب التخلص تماماً من هذه الاسلحة البشعة الرهيبة في أسرع وقت ممكن .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة بالروسية) : أعرب ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روزه ، نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية التي تشمل الاتحاد السوفياتي ، عن تقديرنا للانباء المتعلقة باستخدام الاسلحة الكيميائية . وفضلاً عما ذكره ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السفير روزه بشأن الحالة الأخيرة لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، أود من جنبي أن أذكر ما يلي :

لقد أشارت انباء استخدام الاسلحة الكيميائية ضد ايران على نطاق ضخم ، وما ترتب عليه من خسائر كبيرة للغاية بين السكان المدنيين ازعاجاً شديداً في الاتحاد السوفياتي . وليس لدينا حتى الان تأكيد دولي موضوعي لهذه الانباء . ولكن لو جاء ذلك متفقاً مع الحقائق ، فإن ما حدث هو انتهاء البروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ وعمل يستحق في نظر الاتحاد السوفياتي ادانة حازمة . فينبغي على جميع أطراف بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابها وللوسائل البكتériولوجية أن تحترم هذا البروتوكول . ان انتهاء البروتوكول غير مقبول ولا يمكن تبريره بأية اعتبارات كانت . وهذا ينطبق أيضاً على أطراف النزاع الحالي . ويدين الاتحاد السوفياتي وسيظل يدين أي استخدام للاسلحة الكيميائية انتهاء البروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ بغض النظر عن خرق هذا البروتوكول وفي أية ظروف .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . أيدت أي متحدث آخر أن يأخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية .

السيد مشهدى (جمهورية ايران الاسلامية) : أود فحسب ابلاغ هذه الهيئة المؤقتة بأن ثلاثة من الذين أصابهم العراق بالاسلحة الكيميائية في مدينة حلبيه سيمصلون اليوم الى جنيف . وسيعالج ستة منهم هنا وسيذهب الباقون الى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وانكلترا ، ونيويورك أيضاً . ويتألف المدنيون الستة الذين سي تعالجون هنا من أربعة أطفال أو صبية الذين تبلغ أعمارهم ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣ سنة - ورجل في العشرين وامرأة في الثلاثين . ويسرينا أن يزور المؤتمر هؤلاء المصابين .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه هل يرغب أي متحدث آخر فيأخذ الكلمة ؟ لا يوجد أحد .

وقبل رفع هذه الجلسة العامة ، أود أن أذكر بأنني وكما أعلنت يوم الخميس الماضي سأعرض على المؤتمر في جلستنا العامة التالية التي تعقد يوم الخميس ٣١ آذار / مارس التوصية الـ

في الفقرة ١٦ من التقرير المرحلي للدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية من أجل اعتمادها . ويقترح في هذه التوصية أن تدعى الدورة المقبلة لهذا الفريق المخصص الى الانعقاد في الفترة من ٢٥ تموز / يوليه الى ٥ آب / أغسطس ١٩٨٨ في جنيف .

وأود أن أبلغ أعضاء الموعتمر أن الدكتور على أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية سيلقي كلمة أمام الموعتمر يوم الخميس ٣١ آذار / مارس وسيكون أول المتكلمين . وكما جرت العادة في حالة حضور أحد كبار الزوار ، ادعو الاعضاء الى التواجد في هذه القاعة الساعة ٩/٥٥ .

وما دامت لا توجد لدينا أعمال أخرى بالنسبة لليوم ، أرفع الان هذه الجلسة العامة .
تعقد الجلسة العامة التالية لموعتمر نزع السلاح يوم الخميس ٣١ آذار / مارس ،
الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥